الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي

الدوحة (قطر) 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019

دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار

قرار اعتمد بالإجماع من قبل الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
(الدوحة، 10 نيسان/ ابريل 2019)

إن الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تلاحظ أنه في أيلول/ سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (A/RES/70/L.1) وأنّ هذه الخطة تتضمن 17 هدفاً طموحاً و169 هدفاً مصاحباً تدمج الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار مصمم لتوجيه العمل الحكومي حتى عام 2030،

وإذ تدرك أنّ قواعد وأشكال التجارة والاستثمار ستؤثر على النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وأنّه عندما تتمّ التجارة على أساس عادل ومنصف في أعمال ملائمة وقابلة للتنبؤ فإنّها سوف تحقق نتائج مستدامة ومنصفة، وبناءً على ذلك تؤدي البرلمانات دوراً أساسياً في العمل لتحقيق هذه الغاية، وفي قياس هذا التقدم والتواصل معه،

وإذ تعترف بعمل الاتحاد البرلماني الدولي في فحص الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة والاستثمار في التنمية المستدامة، بما في ذلك الجمعية العامّة الـ 112 للاتحاد البرلماني الدولي (مانيلا، 2005) التي أشارت إلى "دور البرلمانات في إنشاء آليات تمويل وتجارة دولية مبتكرة لمعالجة مشكلة الديون وتحقيق أهداف التنمية الألفية"، ومؤخراً، الجمعية العامّة الـ 128 للاتحاد البرلماني الدولي (كيتو، 2013) التي دعت" البرلمانيين والاتحاد البرلماني الدولي إلى لعب دور محوري في الدعوة إلى تجارة عادلة كوسيلة لضمان التنمية المستدامة"،

ترجمة الأمانة العامّة للاتحاد البرلماني العربي

وإذ تعترف أيضاً أنّ القرار الذي تمّ اعتماده في الجمعية العامّة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي (دكا، 2017) يؤكّد على أهمية الادماج المالي للنساء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وإذ تأخذ بعين الاعتبار الغايات المحددة المتصلة بالتجارة ضمن أهداف التنمية المستدامة، وهي: الهدف 10.17، "تعزيز نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف مبني على قواعد، مفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك من خلال نتائج المفاوضات في إطار خطة الدوحة للتنمية"؛ الهدف 11.17، "زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة، ولا سيما بهدف مضاعفة حصة البلدان الأقل نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020"؛ والهدف 12.17، "تحقيق التنفيذ في الوقت المناسب للنفاذ إلى الأسواق الحرة والمعفاة من الرسوم على أساس دائم لجميع البلدان الأقل نمواً، بما يتفق مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بما فيها ضمان أنّ قواعد المنشأ التفضيلية المطبقة على الواردات من البلدان الأقل نمواً تتسم بالشفافية والبساطة وتسهم في تسهيل الوصول إلى الأسواق"،

وإذ تشير إلى قواعد ومعايير السلوك التجاري المسؤول، مثل *المبادئ التوجيهية* لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *للشركات متعددة الجنسيات والمبادئ التوجيهية* للأمم المتحدة *بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان* التي أقرّها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالإجماع في عام 2011،

وإذ تضع في اعتبارها أنّه بالإضافة إلى الغايات ذات الصلة بالتجارة على وجه التحديد، هناك مجموعة من نتائج الغايات الأخرى التي ستتأثر بالتجارة والاستثمار الدوليين، وهي: الغاية 2.8 "تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع. والارتقاء التكنولوجي والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقطاعات كثيفة العمالة"؛ الغاية 8.A "زيادة المعونة من أجل الدعم التجاري للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزّز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى البلدان الأقل نمواً"؛ الغاية 9.3 "زيادة إمكانية وصول الشركات الصناعية الصغيرة وغيرها من المؤسسات، ولا سيما في البلدان النامية، إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمان الميسور التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق"؛ والغاية 10.A، "تطبيق مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، وفقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية"،

وإذ تشير إلى المصادقة على اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) والتي قدّرت منظمة التجارة العالمية أن يضيف تنفيذها الكامل نصف نقطة مئوية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع تحقيق مكاسب يحتمل أن تتراكم على نحو غير متناسب في البلدان النامية بصفة خاصة، بما في ذلك البلدان الأقل نمواً،

وإذ تولي الاعتبار الواجب لأعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ولا سيما خطة العمل المكونة من 6 مراحل للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة الواردة في منشور عام 2017 "*حشد الاستثمار من أجل أهداف التنمية المستدامة*"، وعام 2015 نشر *إطار سياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة*،

وإذ تشير إلى القيمة التي تنطوي عليها التجارة لزيادة التمكين الاجتماعي والاقتصادي ومشاركة المرأة في الاقتصاد، بما في ذلك ريادة الأعمال للنساء،

وإذ تدرك أنّنا، كمجتمع عالمي، نحتاج إلى تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك لتقليل استهلاك الموارد وانبعاثات غازات الدفيئة والأضرار البيئية، مع إيلاء اهتمام خاص لموارد المياه، وأنّه، على هذا الأساس، نركّز على تحسين التجارة العادلة والمستدامة بما لا يتعارض مع أهداف الحدّ من النفايات ومنع استنفاد الموارد وانبعاثات غازات الدفيئة، ولا يقلل من فوائد الاقتصادات الدائرية،

وإذ تلاحظ أنّه على الرغم من أنّ التفاوض والتوقيع والموافقة على ترتيبات التجارة والاستثمار غالباً ما تكون من صلاحيات السلطة التنفيذية، فإن للبرلمانات دور مهم تلعبه في ضمان أن يؤدي تحرير التجارة إلى نمو محلي شامل والحدّ من الفقر من خلال سياسات تعزّز الوصول إلى الأسواق للجميع والتقاسم الواسع لفوائد التجارة،

وإذ تضع في اعتبارها أنّ التجارة العالمية قد تكرّر وربما تعزّز الوضع التنموي الراهن وأوجه عدم المساواة القائمة، بما في ذلك عدم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتدرك أنّ التكامل الرأسي لسلاسل التصنيع والإمداد من جانب الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن يحدّ من المنافسة، وأن يدفع الدول الأقل نمواً إلى تقليل أنشطة القيمة المضافة والإنتاج الأولي،

وإذ تقرّ بمخاوف المجتمعات حول تأثير العولمة من حيث تشريد القوى العاملة والآثار التشويهية الضارّة الأخرى، خاصة في صناعات الكفاف مثل الزراعة، وتشير إلى احتمال وجود مثل هذه المخاوف، إذا لم يتم التعامل معها، لخلق ضغط سياسي يميل لتأدية ممارسة غير مفيدة من الانعزالية والشوفينية والمعادية للمهاجرين،

1. *تؤكد من جديد* الأهمية الحيوية لنهج متعدد الأطراف قائم على القواعد ويتّسم بالشفافية والإنصاف وعدم التمييز إزاء التجارة والاستثمار يرتكز على منظمة التجارة العالمية وآليات التحكيم التي تسعى إلى تحقيق نتائج إنمائية مستدامة وعادلة، لا سيما على النحو المبيّن في الأهداف العامة والغايات المحددة الواردة في جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة / 2030؛

2. *تؤكّد من جديد* أيضاً المساهمة التي يمكن أن تؤديها التجارة العادلة والحرة والمستدامة، والاستثمار الأجنبي المنظم بطريقة مناسبة، في الحدّ من الفقر وعدم المساواة وعدم الاستقرار والنزاع، وبناء القدرات الاقتصادية والاكتفاء الذاتي والتعاون الدولي والسلام ومواجهة الاحتباس الحراري؛

3. *تؤكد* أهمية إدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأطر والسياسات واللوائح القانونية للتجارة والاستثمار كوسيلة لإحراز تقدم نحو التنمية المستدامة؛

4. *تدعو* البرلمانات إلى معالجة التمثيل الناقص للمرأة في الاقتصاد، لا سيما في قطاعات التكنولوجيا والتمويل والتجارة، من خلال تعليم الفتيات والتعليم والتدريب المراعي للمنظور الجندري، وسياسات العمل الإيجابي، وضمان مشاركة المرأة بصنع القرار في هذه القطاعات؛

5. *تدعم* الإطار المتكامل المعزّز (EIF) كشراكة بين البلدان الأقل نمواً والوكالات الدولية والجهات المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)، ولا سيما العمل على إنشاء إطار لتعميم التجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية على مستوى المبادئ الرئيسية الثلاثة للسياسة والمؤسسات وتوفير الموارد؛

6. *تشجّع* البرلمانات على ضمان المساعدة في تمويل التجارة وتطبيقها لدعم التنمية الاقتصادية الحقيقية والتجارة في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، من خلال قنوات مختلفة بما في ذلك صندوق الاستثمار الأوروبي، وأنّ هذا التمويل يراعي المبادرات داخل نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات (MAPS) الذي اعتمدته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG)؛

7. *تحثّ* على تضمين ترتيبات التجارة معايير السلوك المسؤول للأعمال بشكل عام، وبشكل أكثر تحديداً، فيما يتعلق بحقوق العمال ومسائل الصحة والسلامة في مكان العمل، وإدراج المعايير المتعلقة بحماية البيئة ومحاربة الاحتباس الحراري ولصالح حقوق الإنسان، وتدعو إلى تطبيق هذه المعايير على نطاق أوسع في المستقبل مع آليات امتثال فعالة وتركيز يستجيب للمنظور الجندري، بما في ذلك ظروف العمل العادلة للمرأة والمساواة في الأجر؛

8. *تشدّد* على أنّ معايير سلوك العمل المسؤول هذه يجب تنفيذها خلال سلسلة القيمة بأكملها؛

9. *تدعو* البرلمانات إلى أن تراعي على النحو الواجب الجوانب المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ في السياسات التجارية الدولية، مع التركيز بوجه خاص على التدابير الرامية إلى إزالة العقبات أمام وصول المنتجات والخدمات الخضراء إلى الأسواق؛

10. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى أن تضع في اعتبارها بوجه خاص البرامج الحكومية لمواصلة تحديد حلول ملموسة تزيل الحواجز أمام التجارة والاستثمار في الطاقة المتجددة؛

11. *تدعو كذلك* البرلمانات إلى تكليف حكوماتها بإجراء استعراض دوري لترتيبات التجارة والاستثمار الوطنية الحالية، ومعالجة أيّ توافق غير كافٍ في الترتيبات الحالية بين التجارة والاستثمار والسياسة الصناعية والتنمية المستدامة؛

12. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى ضمان أن تكون النظم القانونية والتنظيمية المحلية المتصلة بالتجارة شفّافة وفعّالة ومتاحة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك من خلال تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة؛

13. *تدعو أيضاً* أعضاء البرلمان إلى تبنّي هدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة واستخدام هدفهم (أهدافهم) الخاص بالتنمية المستدامة الذي تمّ تبنيه كدليل في عملهم البرلماني، وتشجيع تنفيذ الأهداف ومنع التعارض في السياسات؛

14. *تشجع* البرلمانات على مراعاة المخاوف الناشئة بشأن بنود تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، والتي تهدف إلى السماح للشركات الأجنبية بالمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن التغييرات في القوانين والسياسات الوطنية، والجهود المستمرة لإصلاح تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وحماية الحقّ في التنظيم لصالح الصحة العامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان، مع توفير الحماية الفعالة للاستثمار الأجنبي المسؤول؛

15. *تحثّ* البرلمانات والحكومات للتركيز على تقديم البنية التحتية والتكنولوجيا الرقمية التي يمكن أن تطلق العنان لفرص التجارة في البلدان النامية، وتسمح للصناعات القائمة بالتخرج نحو إنتاج ذي قيمة مضافة

أعلى، بدلاً من مجرد تيسير تصدير الموارد ذات القيمة المنخفضة من أجل الاندماج في سلسلة القيمة التي قد تعزز التفاوتات الحالية؛

16. *تدعو* البرلمانات إلى دراسة الوسائل التي يتم من خلالها تخطيط مشاريع البنية التحتية وتقييمها على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، بالتشاور مع المجتمعات المعنية، بما في ذلك النساء، بهدف ضمان جودة تلك المشاريع بما يتماشى مع مجموعة من الأولويات التي تتضمن إشارة رسمية إلى أهداف التنمية المستدامة، والتي تعود بالنفع على الجميع، وخاصة النساء الريفيات؛

17. *تشدّد* على الحاجة إلى تخصيص المزيد من الموارد للتعليم الجيد من أجل زيادة عدد الشباب والبالغين الذين لديهم مهارات ذات صلة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمالة، والوظائف اللائقة، وريادة الأعمال، كوسيلة لتعزيز التنمية الصناعية والابتكار.

18. *تدعو* البرلمانات إلى ضمان إطار تشريعي تمكيني ودعم ضروري للبرامج الحكومية لتوفير بنية تحتية فعالة للاتصالات الرقمية والمالية، مع ملاحظة أنّ التجارة الإلكترونية والوصول إلى التمويل وتكنولوجيا الاتصالات التنافسية الدولية لا تقلّ أهمية عن الأشكال التقليدية للبنية التحتية "الصلبة"، وأساس لإطلاق إمكانات التنمية في البلدان الأقل نمواً ولمعالجة الفجوات بين الرجال والنساء في الوصول إلى الاتصالات الرقمية والخدمات المالية؛

19. *تدعو* البرلمانات أيضاً إلى تحفيز الأطراف المعنية على إيلاء اهتمام رئيسي لتخصيص الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع معين، لا سيما في القطاعات التي لديها ميل إلى الحدّ من الفقر والمصاعب الاقتصادية، على النحو المنصوص عليه في جدول أعمال التنمية المستدامة / 2030؛

20. *تحثّ* البرلمانات على ضمان أنّ الأطر التشريعية والسياساتية تعترف وتسعى إلى تخفيف الحواجز التي تواجهها النساء والشباب والمجتمعات الضعيفة في الوصول إلى الأسواق والاستفادة من تحرير التجارة، بهدف تمكين هذه الفئات وتحقيق نتائج عادلة ومنصفة؛

21. *تحثّ أيضاً* البرلمانات على سنّ التشريعات والأطر السياسية ذات الصلة لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) من الدخول إلى سلسلة التوريد الدولية عن طريق تهيئة بيئة عمل داعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة وبناء قدراتها البشرية والتقنية والمالية حتى تتمكن من فهم السياسات والعمليات في سلاسل التوريد العالمية والاستجابة المربحة لمتطلباتها؛

22. *تدعو* البرلمانات إلى إيلاء اهتمام كبير لسلامة النظم المالية لجميع البلدان، لأن التصنيع والفعالية والبنية التحتية المستدامة الفعالة والكفؤة تستند إلى حدّ كبير على النظم المالية السليمة والمرنة؛

23. *تحثّ* البرلمانات على تعزيز التشريعات والسياسات التي تعالج بشكل شامل الدوافع الرئيسية لتنويع الصادرات، التي تؤدي دوراً أساسياً في تحويل الاقتصادات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية في إفريقيا وفي البلدان الأقل نمواً؛ وفي هذا الصدد، تدعو البرلمانات إلى التركيز على بناء القدرات الإنتاجية، وزيادة حصة الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة وتنويع هيكل الإنتاج المحلي، وكذلك تطوير البنية التحتية التي تشمل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة، وخاصة الطاقة المتجددة.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

The role of fair and free trade and investment in achieving the SDGs, especially regarding economic equality, sustainable infrastructure, industrialization and innovation

Resolution adopted unanimously by the 140th IPU Assembly
(Doha, 10 April 2019)

The 140th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Noting that in September 2015, the United Nations General Assembly adopted the 2030 Agenda for Sustainable Development (A/RES/70/L.1) and that the Agenda includes 17 ambitious goals and 169 accompanying targets integrating economic, social and environmental imperatives into a framework designed to guide government action through to 2030,

Recognizing that the rules and forms of trade and investment will influence the successful pursuit of the Sustainable Development Goals (SDGs), and that conducting trade on a fair and free basis in a predictable and congenial business environment will deliver sustainable and equitable outcomes, it follows that parliaments should play a key role in working to that end, and in measuring and communicating that progress,

Acknowledging the work of the IPU in examining the role trade and investment can play in sustainable development, including at the 112th IPU Assembly (Manila, 2005) which noted "the role of parliaments in establishing innovative international financing and trading mechanisms to address the problem of debt and achieve the Millennium Development Goals", and, more recently, the 128th IPU Assembly (Quito, 2013) which called on "parliamentarians and the IPU to play a pivotal role in advocating for fair trade as a means of ensuring sustainable development",

Also acknowledging the resolution adopted at the 136th IPU Assembly (Dhaka, 2017) stressing the importance of women's financial inclusion for the achievement of the SDGs,

Taking into account the specific trade-related targets within the SDGs, namely: Target 17.10, "Promote a universal, rules-based, open, non-discriminatory and equitable multilateral trading system under the World Trade Organization, including through the conclusion of negotiations under its Doha Development Agenda"; Target 17.11, "Significantly increase the exports of developing countries, in particular with a view to doubling the least developed countries' share of global exports by 2020"; and Target 17.12, "Realize timely implementation of duty-free and quota-free market access on a lasting basis for all least developed countries, consistent with World Trade Organization decisions, including by ensuring that preferential rules of origin applicable to imports from least developed countries are transparent and simple, and contribute to facilitating market access",

Referring to rules and standards for responsible business conduct, such as the OECD *Guidelines for multinational enterprises* and the UN *Guiding Principles on Business and Human Rights* unanimously endorsed by the UN Human Rights Council in 2011,

Being mindful that, in addition to the specifically trade-related targets, there is an array of results of other targets that will be influenced by international trade and investment, including: Target 8.2, "Achieve higher levels of economic productivity through diversification, technological upgrading and innovation, including through a focus on high value added and labour intensive sectors"; Target 8.A, "Increase Aid for Trade support for developing countries, in particular least developed countries, including through the Enhanced Integrated Framework for Trade-Related Technical Assistance to Least Developed Countries"; Target 9.3, "Increase the access of small scale industrial and other enterprises, in particular in developing countries, to financial services, including affordable credit, and their integration into value chains and markets"; and Target 10.A, "Implement the principle of special and differential treatment for developing countries, in particular least developed countries, in accordance with World Trade Organization agreements",

Noting the ratification of the Trade Facilitation Agreement of the World Trade Organization (WTO), the full implementation of which the WTO estimates could add half a percentage point to global annual Gross Domestic Product, with gains likely to accrue disproportionately to developing countries in particular, including to least developed countries,

Paying due regard to the work of the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), especially the six-stage action plan for investing in the SDGs/2030 Agenda contained in the 2017 publication *Mobilizing investment for the Sustainable Development Goals*, and the 2015 publication *Investment Policy Framework for Sustainable Development*,

Noting the value that trade has for increasing the social and economic empowerment and participation of women in the economy, including women's entrepreneurship,

Recognizing that, as a global community, we need to change production and consumption patterns to reduce resource consumption, greenhouse gas emissions and environmental damage, with special regard to water resources, and that, on that basis, a focus on improving fair and sustainable trade does not contradict the objectives of reducing waste and preventing resource depletion and greenhouse gas emissions, and does not underrate the benefits of circular economies,

Noting that, while negotiating, signing and consenting to trade and investment arrangements is often the prerogative of the executive, parliaments have an important role to play in ensuring that trade liberalization leads to inclusive domestic growth and poverty reduction through policies that promote market access for all and the broad sharing of the benefits of trade,

Mindful that global trade might replicate and even reinforce the developmental status quo and existing inequalities, including gender inequalities, and recognizing that the vertical integration of manufacturing and supply chains by multinational corporations might reduce competition and consign less developed nations to lower value-added and primary production activities,

Acknowledging the concerns that communities have about the impact of globalization in terms of workforce displacement and other harmful distortionary effects, especially in subsistence industries like agriculture, and noting the potential for such concerns, if unaddressed, to create political pressure that has the tendency to lead to the unhelpful practice of isolationism, chauvinism and nativism,

1. *Reaffirms* the vital importance of a rules-based, transparent, equitable and non-discriminatory multilateral approach to trade and investment centred on the WTO and arbitration mechanisms that seek to deliver fair and sustainable development outcomes, especially as outlined in the broad goals and specific targets contained within the SDGs/2030 Agenda;

2. *Also reaffirms* the contribution that fair, free and sustainable trade, and properly regulated foreign investment, can lead to reducing poverty, inequality, instability and conflict, to building economic capacity, self-sufficiency, international cooperation and peace, and to fighting global warming;

3. *Underlines* the importance of integrating sustainable consumption and production into trade and investment legal frameworks, policies and regulations as a means to make progress towards sustainable development;

4. *Calls on* parliaments to address women's underrepresentation in the economy, especially in the technology, finance and trade sectors, through the education of girls, gender-responsive education and training, and affirmative action policies, and to ensure women's participation in decision-making in these sectors;

5. *Supports* the Enhanced Integrated Framework (EIF) as a partnership between least developed countries, international agencies, donors and the United Nations Development Programme (UNDP), especially the work to create a framework for mainstreaming trade into national development strategies at the three principal levels of policy, institutions and resourcing;

6. *Encourages* parliaments to ensure that Aid for Trade funding is provided and applied to support genuine economic development and trade in developing nations, especially for least developed countries, through various channels including the EIF, and that such funding has regard to the initiatives within the Mainstreaming, Acceleration and Policy Support (MAPS) approach adopted by the United Nations Development Group (UNDG);

7. *Urges* the inclusion within trade arrangements of standards for responsible business conduct in general and, more specifically, in relation to workers' rights and workplace health and safety matters, and the inclusion of standards in relation to environmental protection and the fight against global warming and in favour of human rights, and calls for the wider application of such standards in future with effective compliance mechanisms and a gender-responsive focus, including on fair working conditions for women and equal pay;

8. *Underlines* that these standards for responsible business conduct should be implemented throughout the entire value chain;

9. *Calls on* parliaments to see to it that environment and climate-change aspects are duly taken into account in international trade policies, with particular focus on measures aimed at removing obstacles to market access for green products and services;

10. *Also calls on* parliaments to be particularly mindful of government programmes so as to continue to identify concrete solutions that will remove barriers to trade and investment in renewable energy;

11. *Further calls on* parliaments to task their respective governments to conduct a periodic review of existing national trade and investment arrangements, and to address any insufficient alignment in present arrangements between trade and investment, industrial policy, and sustainable development;

12. *Also calls on* parliaments to ensure that trade-related domestic legal and regulatory systems are transparent, efficient and accessible to micro, small and medium-sized enterprises, including through the implementation of the WTO's Trade Facilitation Agreement;

13. *Also calls on* individual members of parliament to adopt one or more SDGs and to use their adopted SDG(s) as a guideline in their parliamentary work, promoting the implementation of the goals and preventing policy incoherencies;

14. *Encourages* parliaments to take account of emerging concerns about investor-state dispute resolution clauses, whose purpose is to allow foreign companies to claim compensation for damages resulting from changes in national laws and policies, and of ongoing efforts to reform investor-state dispute resolution, safeguarding the right to regulate in the interest of public health, environmental protection and human rights, while providing effective protection for responsible foreign investment;

15. *Urges* parliaments and governments to focus on the delivery of infrastructure and digital technology that can unlock trade opportunities in developing countries, and allow existing industries to graduate towards higher value-added production, rather than simply facilitate the export of lower-value resources for incorporation into a value chain that may reinforce current disparities;

16. *Calls on* parliaments to examine the means by which infrastructure projects are planned and assessed at the national, regional and local level, in consultation with concerned communities, including women, with a view to ensuring that those projects are of sufficient quality, aligned with a set of priorities that includes formal reference to the SDGs, and are of benefit to everyone, particularly rural women;

17. *Underscores* the need to allocate more resources for quality education in order to increase the number of youth and adults who have relevant skills, including technical and vocational skills, for employment, decent jobs and entrepreneurship, as a means of fostering industrial development and innovation;

18. *Calls on* parliaments to ensure an enabling legislative framework and the necessary support for government programmes to deliver effective digital communication and finance infrastructure, noting that e-commerce and access to finance and internationally competitive communication technology is just as important as traditional forms of "hard" infrastructure, and is key to unlocking development potential in least developed countries and to addressing gender gaps in access to digital communication and financial services;

19. *Also calls on* parliaments to stimulate relevant parties to take a key interest in sector-specific foreign direct investment allocation, especially in sectors that have the propensity to reduce poverty and economic hardship, as enshrined in the SDGs/2030 Agenda;

20. *Urges* parliaments to ensure that legislative and policy frameworks recognize and seek to alleviate the barriers that women, youth and vulnerable communities face in accessing markets and benefitting from trade liberalization, with the goal of empowering these groups and achieving fair and equitable outcomes;

21. *Also urges* parliaments to enact relevant legislation and policy frameworks to enable small and medium-sized enterprises (SMEs) to enter the international supply chain by creating a supportive business environment for SMEs and building their human, technical and financial capacities so that they can understand policies and operations in global supply chains and respond profitably to their requirements;

22. *Calls on* parliaments to take considerable interest in the soundness of the financial systems of all countries, since effective and efficient industrialization, innovation and sustainable infrastructure are, to a large extent, premised on sound and resilient financial systems;

23. *Urges* parliaments to promote legislation and policies that comprehensively address the key drivers of export diversification, whose role is crucial in transforming economies and achieving the SDGs, particularly in developing countries in Africa and in least developed countries; and in this regard, invites parliaments to focus on building productive capacities, increasing the share of manufacturing value-added and diversifying the structure of domestic production, as well as on infrastructure development encompassing transportation, ICT and energy, particularly renewable energy.